



تباين المقاصد والأسباب عند معارضي خلافة علي (رضي) وبداية الانقسام الفكري من سنة (35-40 هـ/ 655-660م)

علي مفتاح الحولي

قسم التاريخ، الجامعة الأسمرية، زليتن، ليبيا

المملخص	الكلمات المفتاحية:
يتناول البحث الاختلافات والتناقضات والأهداف عند معارضي علي (رضي) خلال الفترة الزمنية (35-40 هـ/ 655-660م). فضلاً عن ذلك ظهور الانقسام الفكري وأثر ذلك على الدولة الإسلامية والدور الذي لعبته العناصر اليهودية والمنافقون الدخلاء عن الإسلام في تأجيج الأوضاع وإظهارهم لأفكار غريبة بعيدة عن روح الإسلام. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للأحداث. وتوصل البحث إلى نتائج كان أهمها: أن كل ما حدث من أحداث وتجاوزات وانقسامات خلال هذه الفترة الزمنية كان نتيجة مؤامرات ودسائس دخيلة عن الإسلام.	التحكيم الخوارج الشيعية علي بن أبي طالب

The differences in intentions and reasons among the opponents of the caliphate of Ali ibn Abi Talib (RA) and the beginning of the intellectual division between (35-40 AH, 655-660 AD)

Ali Miftah Abdul-Salam Al-Houli

Department of Islamic History and Civilization , College of Arabic Language and Islamic Studies , University of Alasmarya Islamic, Libya

Keywords:

Ali ibn Abi Talib
Arbitration
Intellectual divisions
Kharijites
Shiites

ABSTRACT

This research aims to trace and study the differences and contradictions among the opponents of the caliphate of Ali ibn Abi Talib (AR) during the period between 35-40 AH (655-660 CE). In addition to addressing the intellectual divisions and their impact on the state of the Islamic nation, it also examines the role played by Jewish elements, hypocrites, and those who had infiltrated Islam in creating problems and chaos by spreading unfamiliar and strange ideas that are far removed from Islamic principles. The researcher adopted a descriptive-analytical approach, appropriate to the nature of the subject, by analyzing the historical events that occurred during that period. The study reached several conclusions, the most important of which was that all the events, problems, and divisions that occurred during that period were the result of conspiracies and intrigues alien to Islamic principles.

1. المقدمة

تحت تأثير مخططات ودسائس زرعها زمرة من الدخلاء والحاquدين عن الإسلام، وكان جل من انقاد وراءها لا يدرك ما يخفي أصحابها. لا شك أن هذه الأحداث المؤلمة والصعبة سيكون لها تأثير كبير يدوم فترات طويلة من الزمن، فكانت أولى المساوي هي بداية ظهور الانقسام الفكري التي كانت تزرعها العناصر اليهودية والدخلاء عن الإسلام وكان جلهم من الشعوبية حديثي العلاقة بالإسلام، وهذا الأمر أنتج أفكاراً تحريفية للشريعة الإسلامية ثم تدرجت إلى مرحلة زراعة الأفكار التكفيرية وصل ببعضها إلى تقديس البشر. وهذا البحث سيتناول دراسة التباينات والأطراف التي أظهرت رفضها بيعة علي (رضي) بالخلافة بكل شفافية وتعمق في الحقائق، وسيحاول الباحث التطرق إليها بكل حيادية، دون تجريح في صحابة رسول الله (ص)، فضلاً عن ذلك سيوضح الانقسام الفكري ومسبباته وأبعاده.

ما شهدته الفترة الممتدة من (35-40 هـ/ 655-660م) من أحداث يعد حدثاً عسيراً مر على الأمة الإسلامية، كون هذه الفترة شهدت تطورات استجذبت على الأمة الإسلامية، فقد شهدت العصيان وعدم الانصياع لولي الأمر الخليفة علي بن أبي طالب (رضي) من قبل شريحة من المسلمين في بعض ولايات الدولة ولاسيما الشام. في الحقيقة تباينت الآراء عند رافضي بيعة علي (رضي) بالخلافة، ولتكن البداية: ببعض من صحابة رسول الله (ص) الذين رفضوا مبايعة علي (رضي) بالخلافة، فكانت معارضتهم لا تتعدى كونهم أنهم اختلفوا مع الخليفة علي (رضي) في توقيت القصاص من قتلة عثمان (رضي)، أما البقية فقد كانوا شريحتين، الأولى تمثلت في المعارضة لأجل السلطة، وتحديداً الشخصيات البارزة في بني أمية، أما الشريحة الثانية فقد عارضوا كونهم كانوا

*Corresponding author:

E-mail addresses: alialhouli81@gmail.com

وتماسكها، فكانت أهم الآراء والتباينات التي تناولت هذا الأمر كالتالي:
أ: التباين حول سبب خروج السيدة عائشة مع بقية زوجات رسول (ص) إلى مكة: سبق وأن تمت الإشارة إلى أن سبب خروجهن كان لأداء فريضة الحج غير أن هناك رواية تاريخية أخرى تخالف هذه الرواية حيث أشارت إلى: أن خروجهن للحج ما هو إلا فراراً، وكان ذلك في عام (35هـ-655م) حيث ورد فيها: ((كان أزواج النبي(ص) قد خرجن إلى الحج في هذا العام فراراً من الفتنة، فلما بلغ الناس أن عثمان قد قتل أقمن بمكة، بعد ما خرجوا منها رجعوا إليها فأقاموا بها)) (ابن كثير، 2006، 8/8).

في الحقيقة أن هذه الرواية كان القصد منها هو الحديث عن السيدة عائشة(رضي) كون ابن كثير أوردتها كمقدمة لأحداث موقعة الجمل ويرى الباحث أن هذه الرواية غير راجحة نظراً لاتفاق جل الروايات التاريخية على أن سبب الخروج من المدينة المنورة كان لأداء فريضة الحج والبقاء في مكة كان القصد منه انتظار توقيت عمرة محرم، غير أن الأخبار القادمة من المدينة المنورة وهن في الطريق جعلهن يرجعن إلى مكة، وهذا يتضح من نص الرواية التاريخية التالية حيث جاء فيها: ((خرجت عائشة رضي الله عنها نحو المدينة من مكة بعد مقتل عثمان فلقيها رجل من أخوالها فقالت: ما وراءك؟ قال: قتل عثمان واجتمع الناس على علي، والأمر أمر غوغاء، فقالت: ما أظن ذلك تاماً ردونى)) (الطبري، 2022، 434/2).

من هنا يتضح أن سبب عدم الرجوع إلى المدينة هي حالة الغوغاء والاضطرابات التي كانت عليها المدينة المنورة في هذه المرحلة. بعد رجوعها إلى مكة صارت السيدة عائشة(رضي) تنادي بالقصاص من قتلة الخليفة عثمان(رضي) (ابن قتيبة، 1934، 208).

ب: أما القول الثاني: قام بنشره بعض المغرضين الذين ساهموا في تأجيج نار الفتنة وتعميق الشرخ بين المسلمين حيث ادعوا بأن سبب رجوع السيدة عائشة(رضي) تحديداً إلى مكة كان بسبب كرهها لبيعة علي(رضي) بالخلافة، وأن رجوعها كان للتحريض على رفض بيعته، وقد استند هؤلاء لتبرير قولهم هذا إلى أحداث سابقة كانت عالقة بينهما وتحديداً قصة أحداث حادثة الافك، وما صاحبها من لبس وعدم وضوح النوايا للطرفين (عبد اللطيف، 2008، 70) (والتي لا يسع المجال هنا للدخول في تفاصيلها).

ومن هنا يمكن القول إن ما جاء به أصحاب هذا القول غير راجح، وهنا لا بد من التطرق لمسألة هامة ألا وهي أن الروايات لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى أن السيدة عائشة تعرضت لشخص علي (رضي) بسوء أو رشحت شخص آخر للخلافة.

فضلاً عن ذلك هناك قول للسيدة عائشة(رضي) كانت تردده دائماً وهو يدعم أنها لم يكن لها أي أهداف أو أغراض أخرى سواء القصاص من قتلة الخليفة عثمان(رضي)، حيث كانت تقول: ((غضبت لكم من سوط عثمان، أفلا أغضب له من سيفكم)) (عبد اللطيف، 2008، 72)، وهذا يؤكد أنها كانت لها موقف حتى مع الخليفة عثمان(رضي) حينما انتقدته عندما قام ببعض التجاوزات التي لم يوفقه فيها الصواب مع بعض الصحابة (ولا يسمح المجال هنا لذكرها) وهنا تقوم بالوقوف ضد قتلة عثمان(رضي) بكل قوة وتحرض على وجوب القصاص منهم.

2-تباينات الآراء المتعلقة بطلحة والزبير(رضيها):

تتفق معظم الروايات التاريخية على أن طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام(رضيها) طلبا من الخليفة علي(رضي) السماح لهما بالخروج إلى مكة

ويهدف البحث إلى إظهار حقائق كانت عالقة بين تجاذبات جل الروايات التاريخية التي تم تحريف بعضها على حسب ميول مقدمها.
فضلاً عن ذلك يهدف البحث إلى تقديم مادة تساهم في إنصاف صحابة رسول الله(ص) الذين عاشوا هذه الأحداث، حيث ثم تشويهم من قبل بعض الأطراف، فضلاً عن ذلك إظهار الأسباب الحقيقية التي كانت وراء هذه الفتنة. واتبع الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي للأحداث، وقد واجه الباحث العديد من الصعاب والإشكاليات في بحثه وأهمها كان صعوبة الحصول على معلومة دقيقة كون أن معظم المصدر التي تناولت أحداث البحث كان جل أصحابها أصحاب ميول طائفية أو جهوية أو تحت تأثير سياسي. وسيحاول الباحث تقديم إجابة عن العديد من التساؤلات أهمها:

- ما الأسباب التي كانت وراء امتناع بعض المسلمين عن مبايعة علي(رضي) بالخلافة.
- ماهي الأسباب التي كانت وراء تأجيج الأوضاع إلى صدام مسلح.
- ماهي الشخصيات والأطراف التي كانت وراء ظهور الانقسام الفكري.

والعديد من الإجابات عن تساؤلات موجودة في طي البحث لا يسع المجال هنا لعرضها.

وجاء البحث من مبحثين: الأول كان تحت عنوان: التباين في المقاصد والأسباب عند معارضي خلافة علي(رضي)، والمبحث الثاني كان بعنوان: بداية الانقسام الفكري وأثر ذلك على دولة الإسلام. المبحث الأول

التباين في المقاصد والأسباب عند معارضي خلافة علي(رضي)
أولاً-الرأي الأول: والذي تمثله السيدة عائشة وطلحة والزبير(رضيهم):

1-تباين الآراء في تحديد أهداف موقف السيدة عائشة من مبايعة علي(رضي) بالخلافة:

ظلت زوجات الرسول(ص) يتمتعن بمكانة عالية عند معظم المسلمين، ولاسيما بعد انتقال الرسول(ص) إلى الرفيق الأعلى، وكان لهن تأثير كبير جداً عند شريحة واسعة من المسلمين، ومحل رأي ومشورة عندهم.

تتفق معظم الروايات التاريخية على أن زوجات الرسول(ص) عند حدوث فاجعة مقتل الخليفة عثمان بن عفان (رضي) ومبايعة علي(رضي) بالخلافة كن موجودات في مكة (ابن الاثير، 1999، 571/2)، وكان سبب بقاءهن بعد انقضاء موسم الحج عام (35هـ-655م) وعدم رجوعهن إلى المدينة كما تشير الروايات التاريخية مع موكب الحج الذي كان بأمر عبد الله بن العباس بتكليف من الخليفة عثمان(رضي) والذي كان حينها محصور، فكان بقاءهن لغرض أداء عمرة المحرم (الطبري، 2022، 433/2).

وهنا تشير الروايات بأن بقاءهن في مكة استمر عند سماعهن بمقتل الخليفة عثمان(رضي) إلى ما بعد وصول طلحة والزبير إلى مكة والذي كان بعد أربعة أشهر من مقتل الخليفة عثمان(رضي) (ابن الاثير، 1999، 571/2)، وخلال هذه الفترة كان للسيدة عائشة (رضي) الدور الأبرز بين زوجات الرسول(ص) في التأثير على التطورات التي حدثت على الخلافة الإسلامية

في الحقيقة لقد حدث حول تحركات السيدة عائشة(رضي) الكثير من الجدل، ولاسيما من جانب التيارات الطائفية والتي حاولت توظيف هذا بما يتماشى مع توجهاتها وأغراضها المحدودة، ولو كان ذلك على حساب ترابط الأمة الإسلامية

لأداء العمرة، وهذا الأمر كان بعد مرور أربعة أشهر من مبايعة علي (رضي) بالخلافة فسمح لهما بالخروج (الطبري، 2022، 436/2). وما أن وصلا إلى مكة والتقيا بالسيدة عائشة حتى أعلننا نقضهما لبيعة علي (رضي) بالخلافة وخروجهما عليه. وقد تباينت الآراء في تحديد السبب الرئيسي فيما قاما به:

أ: الرأي الأول: يذكر بأن سبب خروجهما على الخليفة علي (رضي) هو: رفضه طلب كل منهما بأن يوليه الإمارة:

حيث جاء في إحدى الروايات: ((طلب منه (أي؛ من علي رضي)، الزبير أن يوليه إمرة الكوفة ليأتها بالجنود، وطلب منه طلحة أن يوليه إمرة البصرة ليأتيه منها بالجنود، ليتقوى بهم على شوكة هؤلاء الخوارج)) (ابن كثير، 2006، 7/8). إن هذا الرأي الذي استندت عليه هذه الرواية في إرجاع السبب إلى عدم تكليفهما بالإمارة يعد أمراً مستغرباً استناداً على عدة معطيات من بينها: أنه لا يعقل أن يرفضوا توليها الخلافة التي سبق وأن عرضت عليهما على الرغم من إلحاح مقدمي العرض إليهما بعد مقتل الخليفة عثمان (رضي) وهما من اقنعا علي (رضي) بقبول الخلافة (ابن الأثير، 1999، 2/554)، ثم نراهم يخرجون عن الخليفة علي (رضي) بمجرد رفضه توليها الولاية، فضلاً عن ذلك يفهم من نص الرواية أن كل من طلحة والزبير (رضيها) كانا يدعمان علي (رضي) بقولهما أنهما سيأتيان بالجند لدعمه لغرض التخلص من قتلة الخليفة عثمان (رضي)، الذين يسيطرون على المدينة المنورة، من هنا حاشا لله أن يكون طلحة والزبير (رضيها) ينافقان الخليفة علي (رضي) لغرض السيطرة على الكوفة والبصرة وجعلها خارج سيطرة الخلافة، وبالتالي فإن هذا الرأي غير راجح.

ب: الرأي الثاني: اختلاف وجهات النظر في مسألة توقيت القصاص من قتلة الخليفة عثمان (رضي) كان هو سبب خروج طلحة والزبير (رضيها) عن بيعة علي (رضي):

حيث تشير الروايات التاريخية إلى: أن طلحة والزبير (رضيها) ومعهم نفر من الصحابة قدموا إلى علي (رضي) في بيته لعرض أن تكون الجلسة مغلقة بينهم، حيث طلبوا منه القصاص من قتلة عثمان (رضي) مذكّرينه أنهم اشتروا عليه عند مبايعتهم له بإقامة الحدود غير أن علي (رضي) كانت له وجهة نظر وهي: بأن يؤجل هذا الأمر إلى أن تستقر الأمور وترجع هيبة الخلافة فمن بين ما ذكره لهم: ((بأن هؤلاء لهم مدد وأعوان وأنه لا يمكنه ذلك يومه هذا)) (ابن كثير، 2006، 7/8)، وفي رواية أخرى أنه قال لهم: ((كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم؟ ها هم هؤلاء وقد ثارت معهم عبدانكم وثابت إليهم أعرايكم، وهم خلاطكم يسومونكم ما شاؤوا، فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون؟ قالوا: لا قال: فلا والله لا أرى إلا رأياً ترونه أبداً إلا أن يشاء الله)) (ابن الأثير، 1999، 2/558).

لقد بين الخليفة علي (رضي) للحاضرين بأن هذا الأمر يختلف فيه وجهات نظر المسلمين، إلى فريق يرى ما ترون؛ أي: القصاص حالاً من القتلة وهم لا يزالون في المدينة المنورة، بينما هناك فريق: يرى بأن لا يتم القصاص نهائياً، في حين هناك فريق: وهو الذي يرى بتأجيل الأمر وعدم الاستعجال، وهذا هو رأي الخليفة علي (رضي)، بينما طلحة والزبير (رضيها) كانت وجهة نظرهما هي القصاص منهم حالاً، بالتالي فإن خروج طلحة والزبير (رضيها) عن الخليفة علي (رضي) ونقضهما البيعة كانت لهذا السبب (الطبري، 2022، 2/427)، وهذا هو الراجح، فخرجوا إلى مكة ووجدوا فيها السيدة عائشة تحرض الناس

على التحرك والأخذ بثأر الخليفة عثمان (رضي) والقصاص من قتله فانخرطوا معها في هذا الأمر (ابن طباطبغا، د.ت/86)، ولم يكن خروجهم رفضاً لخلافة علي (رضي) أو محاربته بل البحث عن قتلة الخليفة عثمان (رضي) وهذا يتأكد من عدم خروجهم للمدينة المنورة مقر الخلافة بل كان للبصرة، وهذا يتأكد من نص الرواية التاريخية التالية: ((... فطلحة والزبير وعائشة ومن كان معهم لم يحدث قط أنهم أبطلوا خلافة علي ولا طعنوا عليه ولا ذكروا فيه حرجاً، ولا بايعوا غيره ولا خرجوا لقتاله إلى البصرة فإنه لم يكن بالبصرة يومئذ)) (الخميس، 2011، 128/2).

ثانياً- الرأي الثاني: والذي يمثلته بني أمية:

من خلال متابعة الأحداث التي شهدتها خلافة عثمان (رضي) يمكن الجزم بأن بني أمية كانت لهم الولاية في معظم ولايات الدولة الإسلامية، وكانوا محل ثقة عند الخليفة عثمان (رضي)، فضلاً عن ذلك كان لهم تأثير كبير عليه ولا سيما بعد كبر سنة (ابن خلدون، 1979، 2/147)

وهذا الأمر جعل رجالات بني أمية يشعرون وكأن الخلافة لهم، ولهذا صعب عليهم فقدان هذه المكانة بعد مقتل الخليفة عثمان (رضي) (المسعودي، 2002، 2/325)، ولا شك أن بني أمية كانوا حريصين أن يكون أمر الخلافة لهم، ولا سيما بعد كلام أبي سفيان بن حرب بعد تولي الخليفة عثمان (رضي) ومعه جمع من بني أمية فقال أبو سفيان: هل معكم أحد غيركم لأنه كان قد عمي، قالوا له: لا فقال لهم: ((يا بني أمية تلقفوها تلقف الكرة فولدي يحلف به أبو سفيان ما زلت أرجوها لكم ولتصبرن إلى صبيانكم ورائة ورائة)) ولم يعجب كلامه الخليفة عثمان (رضي) وقيل: أنه نهره (المسعودي، 2002، 2/325)، إن رد الخليفة عثمان (رضي) ونهره لأبي سفيان دليل على أنه يريد أن يسير على نهج سلفيه.

ويتبين ذلك من موقف معاوية بن أبي سفيان الذي يمثل زعامة تيار بني أمية، المعارض لبيعة علي (رضي)، وهذا الموقف الذي لخصته بعض الإشارات المتعلقة بهذا الأمر وهي كالتالي:

1- رفض بيعة علي (رضي) والتدرج في التهم الموجهة إليه: بعد تولي

علي (رضي) الخلافة قام بتغيير جل عمال عثمان (رضي) غير أن معاوية والي الشام رفض تسليم الولاية، فضلاً عن ذلك رفض الرد على كتاب البيعة إلا بعد 3 أشهر كما تذكر الروايات التاريخية، حيث رد بكتاب مبطن لا يحمل إلا جملة: ((من معاوية إلى علي)) (الدينوري، 1995، 134)، في الحقيقة إن ما تحمله هذه الجملة من دلالات عميقة تشير إلى ما ستؤول إليه الأوضاع لاحقاً، فضلاً عن ذلك إن هذه الجملة تعني وبكل بساطة عدم اعتراف معاوية بخلافة علي (رضي)، كونه خاطيه بتجرد من دون أي صفة، وهذا دليل على التمرد وعدم الانصياع.

أما الأهم فهي الرسالة الغير مكتوبة والتي حملها رسول الكتاب، حيث بين للحاضرين: أن أهل الشام مصرين على القصاص من الخليفة علي (رضي) بتهمة قتل الخليفة عثمان (رضي)، واستخدم في ذلك أسلوب الترويع حيث ذكر: بأن هناك ستين ألف يبكون عثمان (رضي) ويتلفون للقصاص، فرد عليه الخليفة علي (رضي) بقوله: ((اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان)) (الطبري، 2022، 2/431).

من هنا تحولت التهمة الموجهة لعلي (رضي) من تهمة التهاون في الدفاع عن الخليفة عثمان (رضي) إلى المماطلة في القصاص وأخيراً إلى اتهامه بعد عزله

عثمان(رضي) والرعية بما فهم الصحابة في المدينة المنورة (ابن كثير، 2006، 337/7).

وللإجابة عن السؤال سالف الذكر يرجح الباحث أن المصلحة تمكن في التالي:

- إن تأجيج الأوضاع ضد الخليفة عثمان(رضي) يجعل بني أمية في الصورة بذريعة قرباتهم للخليفة وأنهم أولى الناس به (السيوطي، 2000، 147).

- استمرار هذا الوضع يمكنهم من اختلاق أزمة يتم فيها إبعاد أوائل الصحابة ولاسيما أهل الشورى عن الخليفة، باتهام بعضهم بالتحريض على الثورة، بل وصل بهم الأمر لاحقاً إلى اتهام علي (رضي) بدم الخليفة عثمان(رضي) (ابن شبة، 2012، 2/273).

- استمرار الأزمة يجعل بني أمية يحافظون على مناصبهم بل حتى التطلع للخلافة، لأنهم مدركين لو هدأت الأمور ومات الخليفة ميتة طبيعية لن يقبل من سيأتي بعده للخلافة باستمرار نفوذ بني أمية وولايتهم.

- تمهون مروان في الدفاع عن الخليفة على الرغم من وجوده في المدينة المنورة فإنه لم يكن من ضمن المتواجدين بالقرب من الخليفة(رضي) عند اقتحام بيته وقتله (السيوطي، 2000، 149).

- والأمر الآخر هو: تأخر وصول النجدة التي طلبها الخليفة عثمان(رضي) من معاوية في الشام (ابن الاثير، 1999، 2/530).

- وهذه الأمور مجتمعة لخصتها نائلة بنت القرافصة زوجة الخليفة عثمان(رضي) في حديثها لزوجها بعد ما خرج من عنده علي(رضي) والذي كان ينصحه ويحثه على عدم الانصياع وراء مروان بن الحكم، حيث قالت له: ((قد سمعت قول علي لك وليس يعاودك (أي: لن يرجع إليك) وقد أطعت مروان يقودك حيث شاء، قال: فما أصنع، قالت: تتقي الله وتتبع سنة صاحبك فإنك متى أطعت مروان قتلك)) (ابن الاثير، 1999، 2/535).

المبحث الثاني

بداية الانقسام الفكري وأثر ذلك على الخلافة الإسلامية أولاً-التحكيم وأثره في بداية ظهور الانقسام الفكري:

يعد التحكيم من أبرز الأحداث المفصلية التي مرت بها الدولة الإسلامية، كونه أثر بشكل كبير على استقرار الدولة وتماسكها.

1-التحكيم: يقصد به ذلك الذي جرى بين الخليفة علي (رضي) ومعاوية بن أبي سفيان، وهذا المصطلح هو الشائع في المصادر التاريخية ليندل على هذا التحكيم، الذي كان توقيته بعد عملية رفع المصاحف من جانب قوات معاوية في معركة صفين (اليقوي، 1883، 2/219) التي دارت بين الطرفين في 13 من شهر صفر سنة(37هـ-657م) للإتفاق على اللقاء بعد 6 أشهر لإعلان نتيجة ما توصل إليه الحكمان وإظهارها للعلن، وبالفعل كان اللقاء الثاني في شهر رمضان من نفس السنة في دومة الجندل: ((حصين وقرى بين الشام والمدينة قرب جبلي طي)) (ياقوت 2008، 4/325) (ابن خياط، 1985، 192)، وقد وفد كل فريق في أربعمئة من مؤيدي صاحبه (المسعودي، 2002، 2/375).

لمعاوية بالمشاركة في عملية القتل (ابن طباطبا، د.ت، 20).

في الحقيقة إن هذه التهم الموجهة لعلي (رضي) ماهي إلا ذريعة من بني أمية على موقفهم الرافض، فهذا الموقف ظهر حتى قبل وفاة الخليفة عثمان(رضي) (ابن الاثير، 1999، 2/523)، ويتضح ذلك جلياً من خلال بعض تصرفاتهم التي تحولت إلى تهم موجهة إليهم الهدف منها المحافظة على نفوذهم وأهمها: أ: التهمة الأولى: مروان بن الحكم وتأجيج غضب الثوار على الخليفة عثمان(رضي):

كان مروان وكما تشير الروايات التاريخية الكاتب الخاص وأكثر شخص ملازم للخليفة عثمان(رضي) (ابن طباطبا، د.ت 98)، ولاسيما بعد كبر سنه فكان دوره تقليص دور الصحابة الأوائل ولاسيما أهل الشورى حيال الخليفة عثمان(رضي) حتى لا ينتصح بنصائحهم، واختزل ذلك في شخصه بشكل خاص وبنو أمية بشكل عام (ابن الاثير، 1999، 2/528) (المسعودي، 2002، 2/324).

وهذا الأمر يتأكد من تصرفه مع الثوار المحاصرين للخليفة عثمان(رضي)، الذي كان السبب المباشر في إغصابهم ومن ثم اقتحامهم منزل الخليفة (رضي) وقتله، وتفصيل هذه الحادثة نقلتها الرواية التاريخية والتي لا يسع المجال لعرضها بشكل تام ويمكن عرض مضمونها الذي أشار إلى: أن علي (رضي) دخل على الخليفة عثمان(رضي) ونصحه بأن يكلم الثوار المحاصرين له بكلام لئلا يزيل الشحنة من صدورهم، وينهي التوتر، وبالفعل أخذ الخليفة بالنصيحة وخرج إليهم وأعتذر ووعدهم خيراً ومن ضمن ما قال لهم: ((فو الله لأعطينكم الرضا ولأتحين مروان وذويه، ولا أحتجب عنكم! فرق الناس وبكوا حتى أخضلوا لحاهم وبكى هو أيضاً)) (الطبري، 2022، 2/381)، وبهذا يمكن القول أن الأزمة قد حلت ورضى الثوار بكلام الخليفة، ولكن هنا يأتي دور مروان بن الحكم حيث تشير هذه الرواية إلى: أن الخليفة عثمان(رضي) بعد رجوعه من هذه الخطبة إلى بيته وجد فيه مروان ونفر من بني أمية، ولم يكونوا حاضرين الخطبة، فقال مروان: هل أتكلّم، فقالت له زوجة الخليفة عثمان(رضي) نائلة: بل أصمت (ابن كثير، 2006، 7/339) لاشك أن هذا أمراً يعد مستغرباً كيف تتجرأ زوجة الخليفة وتتدخل في مجلس رجال وتطلب من مروان أن يصمت ولا يتكلّم قبل أن تعرف ماذا سيقول، هذا دليل قاطع على أنها كانت مدركة لمدى تسلط مروان على الخليفة(رضي) وهي متضابقة من تدخلاته التي بسببها قد تخسر زوجها، فهذا التسلط قد يجعل الخليفة يغير رأيه مع الثوار ولهذا قالت لهم: ((أنه قد قال مقالة لا ينبغي له: أن ينزع عنها)) (ابن كثير، 2006، 7/339)، وهنا دار خصام بينها وبين مروان، على إثره سمح الخليفة(رضي) لمروان بالكلام، فتكلّم ولام الخليفة عثمان(رضي) على مهادنته الثوار وموادعتهم، مما جعله يتراجع عن ما وعد به، وحينها قال لمروان أخرج إليهم وكلمهم فإني أستحي منهم، فخرج إليهم ومن بين ما قاله لهم : ((... جئتم تريدون أن تنتزعوا ملكنا من أيدينا! اخرجوا عنا اما والله لئن رمتونا ليمرن عليكم منا أمر لا يسركم، ولا تحمدوا عن رأيكم، أرجعوا إلى منازلكم فإن والله ما نحن بمغلوبين على ما في أيدينا)) (ابن الاثير، 1999، 2/534).

السؤال هنا، ما مصلحة مروان في تعميق الهوة وعدم تلبية مطالب الثوار وإنهاء الأزمة.

الحقيقة إن هذه السياسة سياسة جل رجالات بني أمية المتنفيين بما فهم معاوية، بالتالي فإن بني أمية ساهموا في تعميق الهوة بين الخليفة

أمرنا فرأينا أقرب ما يحضرنا من الأمن والصالح، وحقن الدماء وجمع اللفة خلعنا علياً ومعاوية، وقد خلعت علياً كما خلعت عمامتي هذه)) (المسعودي، 2002، 378/2)، بعدها اتفق الحكمان على تنصيب عبد الله بن عمر بن الخطاب (المسعودي، 2002، 378/2).

غير أن عمرو بن العاص عندما جاء دوره في الكلام قال عكس هذا الكلام بأن خلع علياً وثبت معاوية (اليعقوبي، 1883، 222/2).

ج: الرواية الثالثة: تشير هذه الرواية إلى أن أبا موسى لم يثبت الخليفة علي (رضي) في منصبه، وشرح للخلافة عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي)، بينما عمرو بن العاص طرح اسم معاوية بن أبي سفيان، وعندما وجد معارضة من قبل أبي موسى بعدها عرض اسم ولده عبد الله، قائلاً لأبي موسى: ((فما ما يمنعك من ابني، وأنت تعلم فضله وصلاحه؟ فقال: إن ابنك رجل صدق، ولكنك غمسته في هذه الفتنة)) (ابن الأثير، 1999، 682/2).

بذلك لم يتفقا على الأسماء المطروحة حينها قال أبو موسى لعمرو بن العاص: ((يا ابن العاص إن العرب اشتدت أمرها إليك بعد المفاخرة بالسيوف فلا تردهم في فتنة، قال له: فخيرني ما رأيك قال: أرى أن نخلع الرجلين وتجعل الأمر شورى يختار المسلمون لأنفسهم، فقال عمرو: والرأي ما رأيت ثم أقبلوا على الناس)) (ابن خلدون، 1979، 177/2).

من هذا الكلام يفهم أن الحكيم قد اتفقا على خلع علي (رضي) وعدم تولية معاوية للخلافة، غير أن عمرأ غير وبذل بأن عزل علي (رضي) ونصب معاوية، فقال أبو موسى: ((كذب عمرو ولم نستخلف معاوية، ولكننا خلعنا معاوية وعلياً معاً)) فرد عليه عمرو: ((بل كذب عبد الله بن قيس (أبو موسى الأشعري) قد خلع علياً ولم يخلع معاوية)) (المسعودي، 2002، 378/2).

بعد عرض هذه الروايات المتباينة وما شابهها من تجاذبات وتناقضات لاسيما في نتائج هذا التحكيم والتي أدت في النهاية إلى إفشاله واستمرار حالة الانقسام والتوتر بين الطرفين.

وترجع الروايات التاريخية: أن التحكيم كان نتيجة مؤامرة القصد منها ضرب دولة الإسلام في العمق أي إحداث انقسام يكون على طول المدى، بذل من إنهاء معركة شارفت على الانتهاء باستسلام أحد طرفي النزاع وبالفعل تحقق لهم ما أرادوا، حيث تؤكد الروايات التاريخية: أن ابن سبأ هو: عبد الله بن وهب الراسي الهمداني (رستم، 2005/225) وهو يهودي من بلاد اليمن (الطبري، 2022، 368/2) دخل الإسلام في عصر خلافة عثمان (رضي) (ابن الأثير، 1999، 526/2) وكانت أمه شديدة السواد ولهذا عرف بابن السوداء، يقال: أنه مات حوالي سنة (40هـ-660م) (الزركلي، 1986، 4/88) وجماعته كان لهم الدور الأكبر في تحريض جمع كبير من أنصار الخليفة علي (رضي) في معركة صفين سنة (37هـ-657م) على إيقاف الحرب والاستجابة لمطلب أصحاب معاوية عند رفعهم للمصاحف على الرغم من رفض الخليفة علي (رضي) إيقاف الحرب والجلوس للتحكيم، غير أنه وجد نفسه مضطراً لقبول ذلك تفادياً للانشقاق داخل صفوفه (المسعودي، 2002، 371/2)، ثم نرى جماعة ابن السوداء تنقلب بعد ذلك وتحرض على عدم قبول التحكيم ومعاينة الخليفة علي (رضي) على قبوله، وكان ابن سبأ يعلم هو وجماعته ما كان للخليفة علي (رضي) أن ينقد عهداً عاهد به.

من هنا تتضح أمور مهمة أهمها: التأثير الكبير لابن سبأ على شريحة واسعة ممن خرج مع الخليفة علي (رضي) ولاسيما أهل الأمصار حديتي العلاقة بالإسلام، والأمر الآخر هو: أن ابن سبأ لم يكن يظهر في الصورة كونه يدعي بأنه

ونتيجة لأهمية هذا الموضوع سوف يقوم الباحث بتناول جميع التناقضات والتباينات التي صاحبت هذا الحدث والتي تتمثل في:

أ: تجاهل الحكيم الموضوع الأساسي وهو النظر في قضية القصاص من قتل الخليفة عثمان (رضي) والذي يمثل السبب الرئيس في النزاع المسلح بين الطرفين.

ب: تطرق الحكيم إلى موضوع لم يكن هو سبب الجلوس للتحكيم، وهو البث في قضية الخلافة.

ج: قيام الحكيم بترشيح بعض الأسماء للخلافة وهذا الأمر حق أصيل للرعية من الأمة وهي التي يتولى أمرها.

2-تباينات الروايات التي تناولت موضوع التحكيم:

أ: الرواية الأولى: والتي تتحدث عن خلع الحكيم لطرفي النزاع الخليفة علي بن أبي طالب (رضي) ومعاوية بن أبي سفيان: وتفاصيل هذه الرواية أنها أشارت إلى أن أبا موسى الأشعري ممثل الخليفة علي (رضي) تكلم أولاً وذكر للحاضرين: أنه وعمرو بن العاص ممثل معاوية توصلا إلى نتيجة فيها استقرار الأمة وصلاحيها، فكانت النتيجة التي ذكرها: ((هو أن نخلع علياً ومعاوية، وتستقبل هذه الأمة هذا الأمر فيولوا منهم من أحيو، وإني قد خلعت علياً ومعاوية)) (ابن الوردي، 1969، 216/1)، ثم جاء الدور على ممثل معاوية عمرو بن العاص الذي قال: ((إن هذا قد قال ما سمعتم وخلع صاحبه، وأنا أخلع صاحبه كما خلعه، وأثبت صاحبي، فإنه ولي عثمان والطالب بدمه وأحق الناس بمقامه)) (ابن الوردي، 1969، 294/1).

إن ما ورد في هذه الرواية التاريخية في الحقيقة يعد خروجاً عن المبدأ الذي أقيم التحكيم لأجله، وهو: التحكم لشرع الله والتوصل لنتيجة ترضي الطرفين فضلاً عن ذلك الغموض الذي أكتنفها في مسألة الخلع للطرفين على لسان أبي موسى الأشعري، خلع علي (رضي) عن الخلافة، وخلع معاوية؟ فهو ليس بخليفة حتى يتم خلعه، وإن كان القصد بها ولاية الشام فإن معاوية مسيطر عليها وأهلها لن يقبلوا بغيره.

من وجهة نظر الباحث أن كلا الطرفين جانبهم الصواب في انتقائهم لمصطلح الخلع، فالخلع ينطبق على الخليفة علي (رضي) ولا ينطبق على معاوية، والمفترض كان التعبير على ذلك بعدم ترشيحه للخلافة.

أما ما جاء على لسان عمرو بن العاص يعد نقضاً للاتفاق كونه تلفظ بكلام عكس الكلام المتفق عليه، بالتالي فإن هذا الخداع تسبب في جعل التحكيم لا يأتي بنتائج إيجابية، ويحقق المراد وهو التوافق بين الطرفين بل كان السبب في تزايد حدة الصراع، فضلاً عن ذلك فإن كلامه لا يعد جازماً على الأمة الإسلامية كونه ليس مخول هو ولا حتى ممثل الطرف الآخر في تنصيب ما يرى تنصيبه للخلافة، أما قوله: أن معاوية ولي عثمان (رضي) وأنه أولى الناس بدمه وخلافته، في الحقيقة خاثة التعبير في كلامه هذا كونه لا يتماشى مع قيم الإسلام لان الخليفة عثمان (رضي) خليفة وإمام جميع المسلمين، وقضية مقتله هم كل المسلمين، وأما قوله بأنه أولى الناس بخلافته فهو تكريس لحكم العشيرة وابتداع الوراثة في الحكم.

ب: الرواية الثانية: نقلها المسعودي حيث أشارت إلى أن الحكيم اتفقا على عزل موكلهما وتنصيب عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي) وتفاصيل هذه الرواية التاريخية: أن أبا موسى تكلم أولاً وقال: ((أيها الناس إننا قد نظرنا في

مساومتهم له بالتجرد من التبعية له مستغلين الظرف الصعب الذي كان عليه الخليفة علي (رضي) وهو يعد خروج عن العهد الذي كان في رقبته للخليفة. فضلاً عن ذلك إن موقفهم لم يتوقف عند إجبار الخليفة علي (رضي) على قبول التحكيم بل امتد حتى إلى فرض الشخص الذي سيمثل طرف الخليفة علي (رضي) في التحكيم، حيث فرضوا أبو موسى الأشعري على الرغم من معارضة الخليفة علي (رضي) عليه (ابن طباطبا، د.ت، 91).

وهذا يتضح من نص الرواية التاريخية التالية التي ورد فيها: ((فقال أهل الشام: قد رضينا عمراً (ابن العاص)، وقال الأشعث (ابن قيس) وأولئك القوم الذين صاروا خوارج: إننا قد رضينا بأبي موسى الأشعري، فقال علي: قد عصيتُموني في أول الأمر فلا تعصوني الآن، لا أرى أن أولي أبا موسى، فقال الأشعث وزيد بن حصين ومسر بن فدي: لا نرضى إلا به)) (الطبري، 2022، 535/2)، وبالفعل فرضوا رأيهم على الخليفة علي (رضي) والذي كان رأيهم أن يرشح عبد الله بن العباس فرفضوه ثم رشح الأشعث بن قيس فرفضوه، وأصرروا على أبا موسى الأشعري (ابن كثير، 2006، 43/8).

وهذا يدل دلالة عميقة على سلوك التمرد وعدم الإنصياع لأوامر الخليفة، ومعارضته بشكل يثير الاستغراب في نوايا هذه الشريحة، ولاسيما أنها بايعة علي (رضي) بالخلافة بكل إصرار، بعد أن ساهمت في إشعال نار الفتنة بين المسلمين كونها جزء من مؤامرة قتل الخليفة عثمان (رضي)، وأصبحوا هم أصحاب الأمر والنهي في المدينة المنورة بعد ذلك، ويفهم ذلك من نص الرواية التاريخية التي تتحدث عن دخول بعض الصحابة وعلى رأسهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام على الخليفة علي (رضي) في بيته بعد خطبة توليه الخلافة حيث ذكره بشرط إقامة الحدود، والقصاص من قتلة الخليفة عثمان (رضي)، فكان رد الخليفة علي (رضي): ((إني لست أجعل ما تعلمون، ولكن كيف أصنع يقوم بملكوننا ولا نملكهم)) (ابن الأثير، 1999، 558/2). ج: تغيرات الموقف والخروج عن الخليفة علي (رضي): وفي مشهد يثير الاستغراب والشك في نوايا أصحاب هذا الفريق حيث تشير الروايات التاريخية: أن هذا الفريق وعند وصول الخليفة راجعاً من معركة صفين إلى الكوفة يقومون بتغيير موقفهم ليصبحوا معارضين للتحكيم الذي كانوا له متشبثين (ابن طباطبا، د.ت، 94).

وقد وصل بهم الأمر إلى الانفصال عن الخليفة علي (رضي) بتركهم الكوفة والنزول في منطقة مجاورة لها تعرف (حروراء) حتى أنهم عرفوا لاحقاً بالحرورية نسبة إليها (السيوطي، 2000، 163).

ومنها أعلنوا العصيان للخليفة علي (رضي)، وذلك بتعيين أمراء خاصين بهم كأمير للجند وأمير للصلاة (ابن الأثير، 1999، 678/2).

وهنا لابد من الإشارة إلى الرواية التاريخية التي تناولت الأسباب التي دفعتهم للخروج عن الخليفة علي (رضي)، حيث ورد فيها أن الخليفة علي (رضي) وجه إليهم هذا السؤال فكانت إجابته: ((حكومتك يوم صفين، فذكرهم بأنهم كانوا حاضرين وأنهم وافقوا على التحكيم، فقالوا له: كما ذكرت وفعلنا ما وصفت، وكان ذلك منا كفوراً وقد تبنا إلى الله تعالى منه فتب كما تبنا نبائعك وإلا فنحن مخالفون)) (ابن الأثير، 1999، 679/2-680).

ومن هنا يمكن القول إن هذا الفريق ظهر بشكل جلي بعد الرجوع من صفين، وكان نواة ظهور الفكر الخارجي نظراً للأعداد الكبيرة التي خرجت على الخليفة علي (رضي) في هذه المرحلة والتي قدرت بأكثر من 5 آلاف رجل تقريباً (الذهبي، 1999، 21/1).

من أشد المواليين للخليفة علي (رضي) وأن ذلك تم عن طريق شخصيات أخرى كانت تحت تأثيره.

ثانياً- ظهور الخوارج وما صاحبه من تناقضات:

هناك شبه اتفاق بين المؤرخين والمتعمقين في المذاهب الإسلامية على أن تسمية الخوارج جاءت من خروج طائفة كبيرة من قوات الخليفة علي (رضي) عن بيعته، ولهذا سمو الخوارج لخروجهم وتركهم للخليفة علي بن أبي طالب (رضي) (القلقشندي، 1988، 13/225).

1- التناقضات في الآراء وتغير المواقف:

تباينت الآراء في حقيقة الأمر في تحديد الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المصطلح الفضفاض ليعبر عن انسلاخ طائفة عن رأي الجماعة على مر تاريخ الدولة الإسلامية.

بالتالي فإن الباحث سوف يتناول الطائفة الخارجة على الخليفة علي (رضي)، والتي يتفق معظم المؤرخين على أن تسمية الخوارج تعبر كذلك عن تصرفاتهم. من خلال التمعن فيما ورد في الروايات التاريخية يتضح أن هناك تناقضاً عميقاً فيما يتعلق بظهور طائفة الخوارج حيث برزت عدة آراء أهمها:

أ: الرأي الأول: وهو الشائع والذي يقول: بأن ظهور طائفة الخوارج كان في أثناء معركة صفين (37هـ/657م) بعد حادثة رفع المصاحف فوق أسنة الرماح من قبل قوات معاوية بن أبي سفيان مطالبة بإيقاف الحرب والجلوس للتحكيم (ابن طباطبا، د.ت، 93) وعلى إثر هذه الحادثة خرجت الطائفة من صف قوات الخليفة علي (رضي) مطالبة بعدم إيقاف القتال وكان يقود هذه الطائفة الأشعث بن قيس والذي تم استدعائه من قبل الخليفة علي (رضي) لامتثال الأوامر وإيقاف القتال ولكنه رفض ذلك (ابن الأثير، 1999، 2/668) وقيل: أن الخليفة استدعاه مرة ثانية واستجاب لإيقاف القتال ولكنه كان رافضاً للتحكيم، مقتنعاً بأن قضية المصاحف ما هي إلا خدعة من قبل معاوية أراد بها تفريق كلمة أنصار الخليفة علي (رضي) (ابن كثير، 2006، 42/8)، وكان أغلب من وافقه على رأيه هم من قبيلة تميم (أمين، 2006، 244).

وعلى ما يبدو أن هذا الفريق والذي ظهر في مرحلة مبكرة لم يكن بذاك العدد الكبير والمؤثر، وهذا يتأكد من موقف الخليفة علي (رضي) الذي كان متوافقاً مع هذا الرأي رافضاً وقف القتال وبشدة، ويتضح ذلك من قوله لأنصاره: ((يا عباد الله امضوا على حكمكم وصدقكم، وقتال عدوكم.... وبحكم والله ما رفعوها إلا خديعة ووهناً ومكيدة)) (ابن الأثير، 1999، 2/668).

ب: وهنا برز الفريق الثاني: المؤيد لفكرة إيقاف الحرب والقبول بمبدأ التحكيم معارضين كلام وموقف الخليفة علي (رضي) وهذه المعارضة في حد ذاتها تعد خروج عن الخليفة، ومن الواضح أن عدد هذا الفريق كان العدد الأكبر من جيش الخليفة علي (رضي) كون أن الخليفة أضطر لقبول ما نادى به هذا الفريق لخشيته من شق الصف داخل قواته في هذا الوقت الحساس، ولاسيما بعد حديث من ممثل هذا الفريق للخليفة علي (رضي) والذي اظهر فيه تهديد ووعيد بشق الصف حيث ذكروا له: ((يا علي اجب إلى كتاب الله عز وجل إذ دعيت إليه، وإلا دفعناك برمتك إلى القوم، أو نفعل بك ما فعلنا بابن عفان)) (ابن الأثير، 1999، 2/668)، فكان رد الخليفة علي (رضي) على ذلك بقوله: ((فاحفظوا عني إياكم، واحفظوا مقاتلكم لي، أما أنا فإن تطيعوني تقاتلوا، وإن تعصوني فاصنعوا ما بدا لكم)) (الطبري، 2022، 2/534).

في الحقيقة إن ما نادى به هذا الفريق وعصيانهم لولي أمرهم بل امتد حتى إلى

المدينة المنورة ومكة ظلوا متمسكين بما أتفق عليه الصحابة في دار بني ساعدة بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى سنة (11هـ-632م) ولم يشاركوا في أي صدام مسلح بين المسلمين حيث كانوا يقولون: ((إذا كان غزو الكفار قاتلنا فاما قتال الفتنة والبغي فلا تقاتل أهل القبلة)) (الذهبي، 1885، 21).

الخاتمة:

أولاً: النتائج

1- إن امتناع السيدة عائشة (رضي) عن مبايعة علي (رضي) بالخلافة لم يكن بسبب كره السيدة عائشة (رضي) لعلي (رضي) لشخصه كما يدعي بعض المغرضين، إنما كان السبب هو مطالبتها بالقصاص من قتلة الخليفة عثمان (رضي).

2- أن طلحة والزبير (رضهما) لم يجبرا على بيعه علي (رضي) كما يدعي بعض المغرضين، والدليل على ذلك عدم مبايعة عبد الله بن عمر (رضي) على الرغم من أنه مثلهما من أهل الشورى.

3- أن نقض طلحة والزبير (رضهما) للبيعة وخروجهم إلى مكة لم يكن إلا للمطالبة بالقصاص من قتلة الخليفة عثمان (رضي).

4- أن الخلاف الذي وقع بين السيدة عائشة وطلحة والزبير (رضهم) مع علي (رضي) كان سببه هو التباين في توقيت القصاص من قتلة الخليفة عثمان (رضي).

5- ما كان للصدام المسلح أن يقع بين فريق السيدة عائشة وطلحة والزبير (رضهم) وفريق الخليفة علي (رضي) لولا المكيدة التي أحدثها ابن سبأ اليهودي ومن كان معه من الشعوبيين وإشعالهم الحرب بعد تصالح الطرفين.

6- إن طموح بعض من بني أمية للسلطة كان هو السبب في امتناع جلهم مبايعة الخليفة علي (رضي).

7- إن خروج التحكيم عن الهدف الذي أقيم لأجله وعملية الخداع التي حصلت فيه، هذا الأمر هو الذي أدى إلى زيادة التوتر والخلاف، وساهم في ظهور الانقسام الفكري.

8- كان التحكيم وما ترتب عنه نقطة بداية ظهور الحركات والفرق الفكرية التي كان بعضها تطرفية جاءت بأفكار غريبة عن الإسلام كالخوارج وبعض فرق الشيعة.

9- أن كل ما حدث من أحداث وتجاوزات وانقسامات خلال هذه الفترة كان نتيجة مؤامرات ودسائس اليهود وبعض المنافقين والحاقدين والدخلاء عن الإسلام.

10- أظهرت الدراسة بعض الحقائق والروايات بأن جل من كتب أحداث هذه الفترة الزمنية كان يتجنب التعمق فيها خوفاً من أن يتهم أنه منحاز لطرف دون الأطراف الأخرى، وحتى الذين تعمقوا في كتابة هذه الفترة فكثيراً منهم كان منحازاً على حسب توجهاته الفكرية والجهوية والضغط السياسي، فالقليل منهم من كان منصفاً وتعمق في عرض الروايات بكل مصداقية.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بتدعيم هذا البحث بدراسات أكبر، فضلاً عن ذلك يوصي كل من يتناول هذا الموضوع عليه التعمق بالبحث وإظهار الحقائق بكل شفافية وبكل حيادية.

وفي الختام يرجو الباحث أن يكون قد وفق في إعداد وكتابة هذا البحث بصورة

ذكر الفيروز آبادي في القاموس المحيط أن: الشيعة في اللغة: هم أتباع الرجل وأنصاره (الفيروز آبادي، د.ت)، (53/3-54) أما في الاصطلاح عند الفقهاء والمؤرخين: نسبة إلى أتباع علي بن أبي طالب (رضي) وأبنائه الذين قالوا: ((بإمامته وخلافته نصاً ووصاية جلياً أو خفياً، وإن الإمامة لا تخرج عنه وعن بنيه، إلا يظلم من غير ذلك الإمام أو بتقية منه لغيره)) (القلقشندي، 1988، 13/229).

1- بداية الظهور:

من الواضح أن الارهاصات الأولى للشيعة تتمثل في الجماعة الذين كان رأيهم بعد انتقال الرسول (ص) إلى الرفيق الأعلى أن آل بيته أحق بتولي الخلافة من بعده، ولا سيما علي بن أبي طالب (رضي) (ابن الأثير، 1999، 2/187)، وفي الحقيقة أن هذه الآراء لم تكن بذلك الاتساع، وإنما كانت بسيطة داخل المدينة المنورة، ولم تبلور هذه الطائفة تحت هذا المسمى في تلك المرحلة المبكرة (أمين، 2006، 253)، ومن الراجح أن ذلك لم يتم إلا بعد مقتل الخليفة علي (رضي) سنة (40هـ-660م)، ويتضح ذلك من عدم تناقل المصادر التاريخية أخبارها أو نشاطها قبل هذا التاريخ.

وهناك أمر مهم لا بد من التوقف عنده وهو: أن أنصار علي (رضي) أو شيعته في هذه المرحلة المبكرة سالفة الذكر كانت رأيهم في هذه المرحلة لم تعرف الغلو في التعصب أو تكفير أحد من المسلمين أو تأتي بمعتقدات وآراء بعيدة عن روح الإسلام، بحيث لم تتعدى قولهم بأولوية علي (رضي) وآل البيت بتولي الخلافة عن غيرهم.

2- ابن سبأ (ابن السوداء) ودوره في تأجيج طائفة من فرقة الشيعة:

منذ بداية ظهوره كان ابن سبأ يحيك المؤامرات ضد الخلافة الإسلامية، حيث وجد في الإصرار الذي كان عند مناصري علي (رضي) وآل البيت بأنهم أولى من غيرهم بالخلافة المسلكت الذي يحقق له أهدافه حيث ادعى بأنه من مناصري هذا الرأي، وبدأ في نشر أفكاره والتي كانت على النحو التالي:

أ: نادى بأن علياً (رضي) أحق من غيره بالخلافة: ولابد من افتكاكها بالقوة، وكان ذلك زمن خلافة عثمان (رضي) (ابن الأثير، 1999، 2/526).

في الحقيقة إن هذا القول لم يكن حياً في شخص علي (رضي) بل كان الهدف هو إحداث فتنة داخل المجتمع الإسلامي وشق الصف، وهذا الأمر لم ينطلي على علي (رضي) حيث عده إساءة لشخصه ولم يرض بهذا، فصمم على قتله ومن معه غير أن جماعة تدخلوا عند علي (رضي) الآ يفعل ذلك فقام بطرده من المدينة المنورة (رستم، 2005، 2/225).

ب: ثم ينتقل ابن السوداء إلى مرحلة أكثر خطورة وهي مرحلة تعظيم الخليفة علي (رضي): وهذا الأمر أظهره بعد مقتل الخليفة علي (رضي) وصار ينشر أفكاره التكفيرية، وكان لهذه الأفكار الأثر السيء على أتباع وأنصار علي (رضي) وآل البيت الانقياء وما كانوا يرضون بهذه الانتهاكات التي أصابت جوهر الدين الإسلامي، وإنهم براء من هذه الأقوال، وهذا الأمر ظهر بعد مقتل الخليفة علي بن أبي طالب (رضي)، (وهنا لابد من التوقف كون أن هذه المرحلة تأتي بعد الإطار الزمني للبحث).

وفي النهاية على الرغم من ظهور هذين الفكرين سواء الخوارج أو الشيعة خلال هذه المرحلة وتأثيرهما على المجتمع الإسلامي وذلك بإتباع شريحة واسعة من المسلمين لأفكارهما إلا أن الأغلبية ولاسيما الصحابة الأوائل ومعظم سكان

- 14- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، (ت 821هـ-1418م)،
صبح الأعشى في صناعة الانشا، علق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت 1987 م.
- 15- ابن كثير، الحافظ عماد الدين إبي الفداء إسماعيل، (ت 748هـ-1373م)، البداية والنهاية، ط1، تحقيق جُودة محمد جُودة وآخرون، دار ابن الهيثم، القاهرة 2006م.
- 16- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، (ت 346هـ-956م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، صححه ونقح مصطفى السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة 2002م.
- 17- ابن الوردي، زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر، (ت 749هـ-1348م)، تاريخ ابن الوردي، ط2، المطبعة الحيدرية، النجف العراق 1969 م.
- 18- ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، (ت 626هـ-1228م) معجم البلدان. صححه ونقحه محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، 2008م.
- 19- اليعقوبي، أحمد بن إسحق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي البغدادي، (ت 284هـ-879م)، تاريخ اليعقوبي، وضع حواشيه خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1999م.
- ثانياً-المراجع:
- 1- أمين، أحمد، فجر الإسلام، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 2006م.
- 2- الخميس، عثمان بن محمد، حقبة من التاريخ، ط1، دار ابن حزم، القاهرة 2011 م.
- 3- رستم، سعد، الفرق والمذاهب الإسلامية، منذ البدايات النشأة- التاريخ-العقيدة-التوزيع الجغرافي، ط3، دار الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق 2005م.
- 4- أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).
- 5- عبد اللطيف، عبد الشافي محمد، العالم الإسلامي في العصر الاموي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة 2008م.
- ثالثاً: القواميس والمعاجم:
- 1- الزركلي، خير الدين، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتعربين والمستشرقين، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
- 2- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (ت 817هـ-1415م) القاموس المحيط، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار التوفيقية، القاهرة(د.ت).
- حسنة تحقق الهدف المأمول منه، فضلاً عن ذلك يأمل الباحث أن يكون هذا البحث يساهم في تقديم الفائدة التي يمكن الاستفادة منها لدى الباحثين.
- قائمة المصادر والمراجع:
- أولاً-المصادر:
- 1- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، (ت 630هـ-1232م)، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت 1999م.
- 2- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي المغربي، (ت 808هـ-1405م).
- تاريخ ابن خلدون المسعى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت(د.ت).
- 3- _____؛ مقدمة ابن خلدون، تحقيق يحي مراد، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة 2008م.
- 4- ابن خياط، أبو عمر خليفة بن خياط بن أبي هبيرة الليثي العصفري، (ت 240هـ-853م)، تاريخ خليفة بن خياط، ضبطه مصطفى نجيب، وآخرون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1990م.
- 5- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داوود، (ت 282هـ-895م)، الأخبار الطوال، إعداد وتحقيق وفهرسة عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1995م.
- 6- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (ت 748هـ-1347م)، دول الإسلام، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت 1985م.
- 7- السيوطي، جلال الدين عبد الواحد بن محمد بن عثمان، (ت 911هـ-1505م)، تاريخ الخلفاء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2000م.
- 8- ابن شبة، أبي زيد عمر (ت 262هـ-875م)، تاريخ المدينة المنورة، علق عليه علي محمد دندول، وآخرون، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 2012م.
- 9- الأصفهاني، أبي الفرج، (ت 356هـ-967م)، مقاتل الطالبين، تحقيق السيد أحمد صفر، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة 2003م.
- 10- ابن طباطبا، محمد بن علي المعروف بابن طقطقا: الفخري في الأداب السلطانية والدول السلطانية، دار صادر، بيروت(د.ت).
- 11- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت 310هـ-922م)، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، تحقيق إباد عبد اللطيف القيسي، ط2، دار ابن حزم، بيروت 2022 م.
- 12- ابن العربي، أبي بكر المالكي (ت 543هـ-1148م)، العواصم في القواسم، (تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي(ص)) علق عليه محمود المهدي، ط6، مكتبة السنة، القاهرة 1412هـ.
- 13- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت 276هـ-889م)، المعارف، صححه وعلق عليه محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة 1934م.